

التحديات الميدانية للعمل الإنساني في المناطق المدنية

Field challenges for humanitarian work in civilian areas

شايب فتيحة

Fatiha chaib

أستاذة مساعدة قسم "أ"، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

Assistant Professor, Department A, College of Law and Political Science - Hassiba Ben Bouali University, Chlef – elsirat01@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/06/28

تاريخ القبول: 2021/01/14

تاريخ إرسال المقال: 2020/12/01

ملخص:

تشكل البيئة العالمية المتغيرة التي تباشر فيها الجهات الإنسانية نشاطها تحديات عميقة الأثر، سواء من حيث التعقيد المتزايد للازمات الكبرى وتأثيرها على حياة المدنيين المتضررين، أو من حيث التغيرات التي طرأت على قطاع العمل الإنساني نفسه. وذلك من خلاله سعيه المتكرر للاستجابة لتلك الأزمات، خاصة وأن قدرة المنظمات الإنسانية على تلبية الاحتياجات الإنسانية في المناطق المدنية لصالح المدنيين المتضررين من جراء النزاعات المسلحة عبر مختلف دول العالم، وبأسلوب يحترم المبادئ الأساسية من عدم التحيز والحياد والاستقلال موضوعة على المحك، ناهيك عن وجود نوع أو أنواع أخرى من التحديات التي تقف أمام التنفيذ الأنسب والأمن للعمليات الإنسانية . الأمر الذي جعل من هذه الدراسة تكتسي أهمية بالغة، ذلك أننا نسعى من خلالها إلى إبراز ما يجاهده الفاعلون في مجال الأنشطة الإنسانية من عقبات وتحديات للوصول إلى المدنيين زمن النزاعات المسلحة، نتيجة لتزايد عدد هجمات العنف بشكل مमित ومعقد.

الكلمات المفتاحية: العمل الإنساني؛ المنظمات الإنسانية؛ التحديات الأمنية، التنسيق؛ النزاع المسلح.

Abstract:

The changing global environment in which humanitarian actors engage is a profound challenge both in terms of the increasing complexity of the major crises and their impact on the lives of the affected civilians, or in terms of the changes that have taken place in the humanitarian sector itself, through which it has repeatedly sought to respond to them Especially the ability of humanitarian organizations to meet humanitarian needs incivilian areas civilians affected by armed conflict across the world and in a manner that respects basic principles impartiality, neutrality and

independence are at stake. Not to mention the existence of a kind of or other types of challenges to the more appropriate and safe implementation of humanitarian operations

This made this study extremely important, as we seek through it to highlight the obstacles and challenges that actors in the field of humanitarian activities struggle to reach civilians in times of armed conflicts, as a result of the increasing number of deadly and complex violent attack

Keywords:

Humanitarian action , Humanitarian organizations, Security challenges, Coordination armed conflict

مقدمة:

تطرح التحديات الميدانية التي تواجه العمل الإنساني في المناطق المدنية عراقيل جمّة، من شأنها المساس بسلامة العاملين في المجال الإنساني وأمنهم، ومن صعوبة الوصول إلى ضحايا النزاعات المسلحة من المدنيين، ولعل هذا الأمر راجع بالدرجة الأولى إلى الطبيعة المتغيرة للبيئة التي تعمل بها الجهات الفاعلة الإنسانية، والتي أصبحت تمثل هي الأخرى تحدياً عميق الأثر، لما له من تداعيات وأثار سلبية تحول دون التنسيق الجيد للعمليات الإنسانية بين الفاعلين الإنسانيين الدوليين والجهات الإنسانية المحلية والإقليمية.

ورغم تصاعد الطلب على الإغاثة الإنسانية والحاجة إلى تقديم استجابة إنسانية تتماشى مع المبادئ التوجيهية القانونية والأخلاقية والمهنية، إلا أن عمال الإغاثة لا يستطيعون الوصول بأمان إلى المجتمعات الأكثر احتياجاً للمساعدة الإنسانية. وهو ما يعد انتهاكاً صارخاً للقانون الإنساني الدولي، حيث يتم استهداف عمال الإغاثة والمدنيين والأماكن المحمية مثل المستشفيات ومخيمات اللاجئين والمدارس خاصة في دول النزاعات، وبذلك تتحدى أطراف النزاع القانون الإنساني الدولي بشكل متزايد، وهو ما يضع سلامة وأمن موظفي الإغاثة الإنسانية في خطر دائم رغم أن القانون الإنساني الدولي يمنع العنف ضد العاملين في المجال الإنساني، وبالتالي أصبح الامتثال للقانون الدولي آخذاً في الانخفاض، لذلك فالإشكالية التي تطرح نفسها حيال هذا الموضوع هي كالتالي :

فيما تتمثل التحديات الميدانية المواجهة للعمل الإنساني؟ وكيف أثرت على مجهودات الفاعلين الإنسانيين

ومبادئ العمل الإنساني؟

تهدف هذه الدراسة أساساً إلى إبراز ما يجابه العاملون في المجال الإنساني من مخاطر وتحديات تحول دون وصولهم الآمن إلى المناطق المدنية في المناطق التي تشهد نزاعاً مسلحاً، خاصة أمام التصاعد المخيف للهجمات العنيفة ضد المنظمات الإنسانية في عالمنا المعاصر في البيئات الأمنية المعقدة.

ولمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يهتم بوصف الحقائق العلمية ووصفها، وذلك بوصف العقبات والتحديات الواقعية أو الميدانية التي تحول دون إمكانية توفير المساعدات للأفراد المحتاجين لها، حتى في المناطق ذات الخطر المتزايد، بطريقة تتفق مع المبادئ الإنسانية الأساسية للبشرية، والنزاهة، والاستقلال، والحيادية.

وللإجابة عن هذه الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى محورين أساسيين، تطرقنا في المحور الأول إلى التحديات الأمنية أما المحور الثاني فقد تطرقنا من خلاله إلى معضلة التنسيق.

المحور الأول: التحديات الأمنية

المحور الثاني: معضلة التنسيق

المحور الأول: التحديات الأمنية.

تعد مسألة القيام بأنشطة إنسانية في المناطق التي تشهد نزاعاً مسلحاً، أو عنفاً داخلياً دائماً أمراً وعملاً محفوفاً بالمخاطر والصعوبات، نتيجة لانعدام الأمن واستفحال مظاهر العنف، والاستهداف المستمر للنشاطات الإنسانية، بمختلف الأساليب خاصة مع ما نشهده في الآونة الأخيرة من تغير صارخ في طبيعة النزاع المسلح، بسبب التطور الكبير الذي عرفته أساليب الحرب ووسائلها.

لذلك ومحاولة منا تبيان التحديات الأمنية المعيقة للعمليات الإنسانية، سنعمل من خلال هذا المحور في مرحلة أولى إلى إبراز الطبيعة المتغيرة للعنف المسلح، ثم تحديد الأخطار المحدقة بعمال الإغاثة في المناطق غير الآمنة من خلال استهداف عمال الإغاثة. في مرحلة الثانية، وهذا وفقاً لما يلي:

أولاً: الطبيعة المتغيرة للعنف المسلح.

ثانياً: استهداف عمال الإغاثة.

أولاً: الطبيعة المتغيرة للعنف المسلح.

لقد تغيرت طبيعة العنف المسلح وتطورت بشكل هائل وكبير، خاصة مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، بحيث تراجع عدد النزاعات المسلحة الدولية التقليدية تراجعاً كبيراً بعد عام 1945، وحل محلها طيف واسع من الصراعات والمواجهات المتعددة الجوانب، سواء في الداخل أو عبر الحدود يشكل من خلال عدد كبير من المواجهات والأعمال العدائية خطراً كبيراً على حياة السكان المدنيين.

ففي السنوات الأخيرة وبالضبط بداية سنة 2003، قام نزاعان مسلحان دوليان في كل من أفغانستان والعراق تمخض عن كل منهما تشكيل حكومة في أفغانستان تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية، واحتلال عسكري للعراق⁽¹⁾، لتستمر دوامة العنف المسلح والنزاعات في معظم أنحاء العالم، سواء بدافع الطمع أو الشعور بالظلم وتزايد التباس الخطوط الفاصلة بين الأطراف المختلفة وبين المقاتلين والمدنيين.

الامر الذي جعل من أمن وسلامة العاملين يصبح مصدر قلق متزايد لجميع المنظمات الإنسانية، فخلال العقود القليلة الماضية، كانت الوكالات تجد نفسها تعمل في بيئات معقدة سياسياً واجتماعياً، ويواجه الموظفون مخاطر متعددة في توفير المساعدة الضرورية للمجتمعات التي مزقتها النزاعات والاضطراب المدني، وتؤدي طبيعة الحالات الطارئة اليوم إلى وجود طلب غير مسبوق على وكالات الإغاثة، وهو ما يوازن ضغطاً كبيراً للدخول إلى البيئات غير الآمنة مع مسؤوليتها عن ضمان أمن وسلامة الموظفين.

هذا وتجدر الإشارة إلى استمرار وبقاء المظالم السياسية أو الإثنية أو القومية أو الدينية، والكفاح من أجل الوصول إلى الموارد الحيوية مصدرا للعديد من دورات النزاع المسلح، كما أشعلت الحالات الأخيرة من الأعمال العدائية، وأصبحت العديد من اتجاهات النزاع المسلح أكثر حدة وتعقيدا في السنوات القليلة الماضية نتيجة لتعدد أطرافها وكونها نزاعات تولدت نتيجة ما يطلق عليه "فخ النزاع"، أي نزاعات تولد نزاعات وتدخل أطراف جديدة في نزاعات قائمة، الأمر الذي نتج عنه فقدان الحل الدولي والفعال لمثل هذا النزاع مع انهيار الأنظمة القومية⁽²⁾.

وكمثال عن هذه الميزة الثانية للنزاعات المسلحة في عالمنا المعاصر والمتمثلة في أمر النزاعات المسلحة، بعد السمة الأولى والمتمثلة في الانتشار الواسع للنزاعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي أو الداخلي، ونجد أن أغلبية عمليات ونشاطات اللجنة الدولية للصليب الأحمر باعتبارها أحد الفاعلين الإنسانيين تجري في بلدان، حيث كانت اللجنة الموجودة لعقدين أو ثلاثة أو حتى أربعة عقود، ومثلها نشاطاتها بأفغانستان وكولومبيا، والكونغو والديمقراطية، وبالأراضي الفلسطينية المحتلة والفلبين والسودان، إذ أن حالات النزاع المسلح الدائمة هذه غالبا ما تغذيها دوافع اقتصادية ترتبط ارتباطا وثيقا بعامل الحصول على الموارد الطبيعية، كما تشهد تقلبا بين مراحل شديدة وضعيفة الحدة وعدم الاستقرار ودون الوصول لحلول من أجل سلاح دائم، غير أن هذا النوع من النزاعات لم ينف وجود نزاعات انتهت إما بانتصار عسكري لأحد الطرفين على الآخر كما في حالة سيريلانكا، وإما انه تم حلها عن طريق مفاوضات سلام⁽³⁾، بينما في حالات أخرى اشتعلت نزاعات مسلحة مرة أخرى بين ذات الأطراف القدامى، بالرغم من وجود اتفاقيات بينهم على ضرورة وفق إطلاق النار.

وتؤثر درجة عدم الأمان على الاستجابات التي توفرها الوكالات، ففي بعض الحالات، تؤدي المخاوف الأمنية إلى تعليق الوكالات لبرامجها أو اختيار العمل في المناطق التي ترى أنها آمنة. وفي حالات أخرى، لضمان الوجود المستمر، تقوم بعض المنظمات بعمليات "التحكم عن بعد" من خلال فرق موظفين وطنيين أو شركاء محليين أو مقاولين، وبينما تفيد هذه الطريقة في السماح باستمرار البرامج، إلا أنها تنقل الخطر إلى الزملاء الوطنيين حيث يزيد تعرضهم للخطر بدون الدعم الأمني الضروري في كثير من الأحيان، وتؤدي محاولات إدارة أمن البرامج والموظفين بفعالية عن بعد إلى المزيد من التحديات، حيث يؤدي الوصول المحدود إلى مصادر المعلومات الأمنية إلى عدم فهم الموقف على الأرض، وقد يقلل من قدرة فريق الإدارة على اتخاذ قرارات مطلعة.

هذا وبالرغم من أن السنوات الأخيرة قد شهدت نشوء عدد من النزاعات المسلحة الدولية الجديدة، بما في ذلك النزاع الأخير بين ليبيا وتحالف متعدد الجنسيات بإمرة من الناتو⁽⁴⁾، إلا أن النزاعات غير الدولية قد لقيت الشكل السائد من أشكال النزاعات المسلحة التي يشهدها عالمنا المعاصر، هذه النزاعات التي بقيت مستمرة في حصد العديد من أرواح الأبرياء من المدنيين في كل من إفريقيا وواسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية، إلى جانب الاضطراب الذي تصاعدت حدته في أجزاء كبيرة من الشرق الأوسط خلال ما يسمى بالربيع العربي في 2011، والذي تحول إلى نزاعات مسلحة مدمرة في كل من سوريا والعراق واليمن.

وقد ظهر المزيد من التحديات نتيجة لما يعرف "بالحرب على الإرهاب" فعالمياً، يبدو أن هناك تهديد أكبر بالعنف والهجمات الإرهابية ضد الموظفين الإنسانيين، أو موظفي الوكالات الذين يقعون بين الهجمات ضد الفاعلين الدوليين الآخرين في نفس البيئة، وفي الأماكن التي حدث فيها تدخلات عسكرية حديثة للمجتمع الدولي، مثل أفغانستان والعراق، كان لتلك الأعمال نتائج خطيرة على "المساحة الإنسانية" وكيفية النظر إلى الوكالات، وبشكل خاص هذه الصراعات المسلحة التي حجبت العديد منها عن الأنظار، وكسبب التركيز الشديد للمجتمع الدولي على ما يسمى بالحرب ضد الإرهاب⁽⁵⁾، التي بدأت بعد هجمات 11 سبتمبر/ أيلول العام 2001 .

وعليه فقد أصبحت الملامح الجديدة الأشد خطورة والمميزة للعنف المسلح المعاصر، تشكل تحدياً كبيراً أمام العاملين في الحقل الإنساني، ومنه صعوبة توفير الحماية للمدنيين أو التصنيف الفعلي لأحكام القانون الدولي الإنساني، ذلك أن النزاعات المسلحة قد أصبحت أكثر تعقيداً مع الانتشار لحالات العنف المسلح الداخلي الذي تشهد استخداماً كبيراً للاختلافات العرقية والدينية، ومع بروز وظهور الأطراف جديدة قادرة على الانخراط في العنف، ناهيك عن تداخل الأغراض السياسية مع الأغراض الخاصة، الذي أدى هو الآخر إلى طمس معالم التفرقة بين ماهو النزاع المسلح وماهو نشاط إجرامي.

أما الميزة الثالثة والأخيرة للعنف المعاصر هو التكنولوجيا الجديدة المستخدمة فيه، وذلك من خلال تزايد استخدام الأسلحة الموجهة عن بعد التي عرفت الآونة الأخيرة تطوراً كبيراً بما فيها ما يسمى بالطائرات بدون طيار، وكذلك الأسلحة الآلية التشغيل، بالإضافة إلى خطر آخر ترتب عن التطور التكنولوجي، والمتمثل في الحرب السيبرانية أو الحرب المعلوماتية هذه الحرب التي تحمل في طياتها عواقب إنسانية جد خطيرة على المدنيين، والتي يمكن من خلالها شن الهجمات الإلكترونية على نظم التحكم في المطارات والمستشفيات، أو محطات الطاقة النووية وأنظمة النقل والسدود إلى غيرها من الأنظمة، الأمر الذي قد ينتج عنه خلل كبير في البنية التحتية وأضرار كثيرة بين صفوف المدنيين العزل⁽⁶⁾.

وعليه فإن هذا التقدم السريع والمستمر الحدوث في تكنولوجيات الحرب الجديدة الناشئة، لاسيما تلك التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والروبوتات يشكل عائقاً وتحدياً كبيراً أمام العمليات الإنسانية، لذلك كان من المهم تأمين مناقشات واعية بشأنها من قبل المجتمع الدولي.

ثانياً: استهداف عمال الإغاثة.

يعتمد العمل الإنساني بشدة على تطبيق القانون الدول، إلا أن السنوات الأخيرة قد شهدت انتهاكات عديدة للقانون وأصبح تقديم المساعدة الإنسانية الفاعلة واقعة تحت ضغوط متزايدة، كما زادت الأمور من السيئ إلى الأسوأ، بحيث أسهم هذا الوضع المتردي والذي تعرفه طبيعة النزاع المسلح المعاصر، كما سبق لنا التوضيح في زيادة خطورة المهام الإنسانية لصالح المتضررين من المدنيين، ومنه ازدياد المخاطر الأمنية على العاملين في المجال الإنساني من جهة أخرى .

وتجدر الإشارة إلى أنه في الماضي، كانت المنظمات الإنسانية تعتقد أنها ستمنح درجة من الأمان فقط بسبب هويتها والمساعدة الإنسانية التي تقدمها، ولكن اليوم، هناك تحديات كبرى لتلك الافتراضات التقليدية، فالمنظمات الإنسانية التي تعمل في العديد من مناطق النزاعات المسلحة على غرار أفغانستان والشيستان والعراق والصومال والسودان تجد

نفسها هدفاً للهجمات وقد فقدت الحماية الضمنية الضرورية لكي تعمل بأمان، وحتى بعيداً عن تلك السياقات البارزة، يواجه الفاعلون الإنسانيين تحديات أمنية تشمل مستويات مرتفعة من العنف الموجه ضد موظفيها، خاصة الموظفين الوطنيين. وقائمة من الحوادث المخيفة على غرار القتل والاعتصاب والاختطاف والسطو المسلح وسرقة السيارات والاعتداء والاعتقال من جانب السلطات، بل أن هذه التهديدات والمضايقات أصبحت أحداثاً مألوفة ينبغي على المنظمات الإنسانية وموظفيها التكيف معها.

هذا وتبيننا لهذا الوضع الأمي المزري صرح "بوب كينش" عضو اللجنة الدولية للإغاثة، قائلاً: "الخطر الرئيسي الذي كان يهدد العاملين الإنسانيين قبل 15 سنة كان يأتي من حوادث السير، أما الآن فمرده الأساسي هو العنف الموجه ضدهم"⁽⁷⁾. الأمر الذي يبين ازدياد حجم الضغوط التي تمارس على جميع العاملين في المجال الإنساني، لدرجة أن هناك حديث عن أن العاملين الإنسانيون أصبحوا يعتبرون أهداف غير محصنة⁽⁸⁾.

والواقع أنه وبالتحديد منذ سنة 2006 تقريباً أصبح التحدي الأمني الانشغال الأول للمنظمات الإنسانية، كما أصبح عاملاً لا يمكن التغافل عنه خلال تقديم الإغاثة الطارئة، والمساعدات الضرورية إلى ضحايا الحروب والنزاعات المسلحة في مختلف بقاع العالم، بحيث شهدت سنة 2011 عدداً كبيراً من الهجمات التي استهدفت عمال الإغاثة، بحيث بلغ عدد الموظفين المتضررين حوالي 308 ضحية، وفقاً لما صرح به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة⁽⁹⁾.

كما أنه وفي نفس السياق قد صرحت الأمم المتحدة في دراسة لها أن العام 2013 يعتبر الأسوأ لعمال الإغاثة الإنسانية في العالم، إذ شهدت سنة 2013 ارتفاعاً ملحوظاً لعمليات استهداف عمال الإغاثة والمنظمات الإنسانية بنسبة وصلت إلى 66 بالمائة عن العالم الذي سبقه، بحيث لقي 155 عامل إغاثة حتفه، وأصيب 171 آخرون بجروح وتعرض 134 للاختطاف⁽¹⁰⁾.

والواقع أن هذه الإحصائيات قد رصدت في ثلاثين دولة حول العالم، تصدرت فيها أفغانستان قائمة الدول الأكثر خطورة لعمال الإغاثة الإنسانية، والتي وقع فيها حوالي 400 حادث استهداف لعمال الإغاثة في الفترة الممتدة بين عامي 1997 وإلى غاية 2013، وهذا وفقاً لما جاء من خلال المذكرة الصادرة عن المفوضية الأوروبية العام 2014، الصادرة في اليوم العالمي للعمل الإنساني والذي يحتفل به في 19 أغسطس من كل سنة.

وعليه فإن أفغانستان قد تصدرت قائمة الدول الأكثر خطورة على عمال الإغاثة الإنسانية، بالأخص سنة 2013 إذ سقط فيها لوحدها أكثر من نصف القتلى من إجمالي ضحايا الهجمات العدائية العام 2013، من عمال الإغاثة بحوالي 81 قتيل. وتليها دولة السودان كثاني دولة في قائمة الدول التي تشهد أكثر صور الاعتداء على الفاعلين في المجال الإنساني، تليها الصومال وجنوب السودان وباكستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسوريا والعراق وسيرلانكا وكينيا.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة الصادرة عن مركز أبحاث النتائج الإنسانية الصادر بتاريخ 19 أغسطس 2014، قد أظهرت أن أكثر من نصف عمال الإغاثة الذين قتلوا في عام 2013، قد سقطوا في كمائن أو هجمات استهدفت

مواكبهم، مع العلم وان الموظفين المحليون في المجال الإنساني هم الهدف الرئيسي، مع وجود ضحية واحدة فقط بين كل ستة ضحايا ويتم تصنيفها ضمن العاملين الدوليين في المجال الإنساني، ومن ثم فانه يجد المزيد والمزيد من العاملين أنفسهم في أوضاع غير مستقرة وعرضة للهجوم العنيف لتكون مهمة العاملين في المجال الإنساني أكثر خطورة سنة بعد سنة، وليصبح وكنتيجة حتمية لهذه الاعتداءات المتكررة على عمال الإغاثة في مناطق النزاع المسلح كل، من الرجال والنساء والأطفال المحتاجين عرضة لخطر الحصول على مساعدات، أو عدم الحصول على المساعدات مطلقا.

ونذكر على سبيل المثال في هذا المقام بقاء 2.5 مليون شخص في دارفور جنوب السودان بحاجة لشكل من أشكال المساعدات الإنسانية، وذلك سبب انعدام الأمن الذي أعاق جهود العاملين في المجال الإنساني في دارفور حسب تصريحات السيدة "مارتا رويدس" منسقة الأمم المتحدة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في السودان، بعد الهجوم المميت العام 2015 على العاملين في المجال الإنساني بولاية غرب دارفور بالسودان، وبالأخص على ممثلين عن وزارة الصحة بالولاية ومنظمة الصحة العالمية على إثر عودتهم من مهمة روتينية بالمنطقة، حيث أسفر هذا الهجوم عن مقتل اثنين من عمال الإغاثة⁽¹¹⁾.

كما ولا يعتبر القتل الشكل الوحيد من أشكال الاعتداء الذي يمارس على عمال الإغاثة زمن النزاعات المسلحة، وإنما نجد أيضا الخطف والسرقة والتخريب لممتلكات المنظمات الإنسانية، ومثال ذلك السطو المسلح على مجمع أمل النيل في جوبا جنوب السودان بتاريخ 20 نوفمبر 2015، حيث تم احتجاز عمال الإغاثة تحت تهديد السلاح، وسرقة كميات من أصول المنظمات الإنسانية، وهو الأمر الذي أدانه منسق الشؤون الإنسانية بالمنطقة السيد "يوجين اوسو" وبشدة، كما تم التصريح من خلال بيان صادر عن مكتب المنسق العام أن موظفي أمل النيل والعاملين في المجال الإنساني يعملون يوميا في ظروف جد خطيرة وذلك من اجل القيام بمهامهم الإنسانية على أكمل وجه بالمنطقة.

هذا ويعتبر السطو المسلح من بين اشد الهجمات التي تمارس ضد العاملين في المجال الإنساني، ففي جنوب السودان وتحديدا في شهر أكتوبر العام 2015 ابلغ الشركاء في المجال الإنساني عن 32 حالة من محاولات سطو، أو عمليات سطو ونهب وتخريب بالفعل على أصول المنظمات الإنسانية اثر بشكل جد سلبي على سير العمليات الإنسانية بالمنطقة، بما في ذلك 15 حالة سطو في منطقة جوبا وقتل لأحد موظفي المنظمات الإنسانية إبان عملية السطو، وذلك في شهر سبتمبر العام 2015⁽¹²⁾.

يكون الأمن وفق هذه المعطيات مصدر قلق كبير للمخترطين في المجال الإنساني، وهذا القلق ليس وليد لأحداث العنف المستهدفة لعمال الإغاثة في السنوات الأخيرة فحسب، وإنما يمتد إلى حادثة الهجوم العنيف على مقر الأمم المتحدة في بغداد الذي كان بتاريخ 19 أغسطس العام 2003، والذي تسبب في وفاة 22 شخصا من بينهم الممثل الخاص للأمم المتحدة في العراق "سيرجيو فييرادي ميلو"، ليظفو هذا الموضوع على السطح من جديد بعد المصير المأساوي الذي لاقاه المواطن الأمريكي العامل في المجال الإنساني "بيتر كاسيغ" على يد تنظيم "داعش" سوريا.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد أدان بشدة في سنة 2003 جميع أشكال العنف الذي يتعرض له موظفو الإغاثة الإنسانية، وأولئك المشاركون في عمليات المساعدات الإنسانية، وطالب الأمين العام الأمم

المتحدة بإطلاعها على الأوضاع التي يستحيل خلالها تقديم المساعدات بسبب العنف الموجه ضدّ موظفي الإغاثة الإنسانية، و ضدّ موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها (قرار مجلس الأمن رقم 1502)، ويأتي هذا القرار على إثر العديد من التقارير التي أعدها الأمين العام حول حماية السكان المدنيين، وكذلك العديد من القرارات التي سبق وأن اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول التهديدات التي تشكلها الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني ولحقوق الإنسان والسلام والأمن الدوليين.

والواقع أنه وكاستجابة للتدهور الواضح في حالة أمن موظفي المنظمات الإنسانية، تلجأ بعض المنظمات لتكثيف الإجراءات الأمنية الوقائية المصاحبة التي يمكنها توفيرها، واستخدام الموكب المؤمنة والحرس الخاص في الكثير من عملياتها. وقد أمرت الأمم المتحدة حالياً بإجراء دراسة عن الإجراءات الوقائية المستخدمة في مكاتبها حول العالم، ويعتقد على نطاق واسع أن النتيجة الذي ستخرج به هذه الدراسة هو ضرورة زيادة هذه الإجراءات وضرورة التأكد من تطبيقها في جميع مكاتب المنظمة حول العالم. غير أن بعض النشطاء في مجال العمل الإنساني، ومن بينهم موظفون في الأمم المتحدة، أشاروا إلى أن مناهج الأمن التي تعتمد بصورة كبيرة على الإجراءات الوقائية قد تؤدي إلى زيادة النظرة العدائية للمنظمات الإنسانية ومن ثم زيادة مشكلة الأمن التي تعاني منها.

هذا ويمكن إرجاع الأسباب التي من خلالها الاستهداف المباشر والمتكرر على عمال الإغاثة الإنسانية في أي مستوى من مستويات النزاع المسلح، سواء كان دولي أو نزاع غير دولي أو حتى في حالات التوتر والاضطرابات الداخلية إلى ما يلي:

1/- عدم القدرة على التمييز بين الفاعلين الإنسانيين والعسكريين:

عرفياً وفي حالات النزاع المسلح كان يجري دائماً التمييز بين مجالات الجهد العسكري وغير العسكري، غير انه ونتيجة لانخراط الجيش في الأنشطة الإنسانية التقليدية، بما فيها مساعدة السكان المدنيين وبشكل كبير صعب من القدرة على التمييز سبب عدم وضوح الأدوار بين العاملين الإنسانيين والقوات العسكرية، ومثال ذلك: اضطلاع الجيش بالدور الرئيسي، في بعض أنواع الإغاثة في كل من النزاع المسلح الذي نشب في كل من أفغانستان والعراق، ولذلك سبب هذه العمليات العسكرية والتي من المفترض أنها موجهة لأغراض إنسانية، أدت وبشكل مباشر وكبير إلى تآكل الخط الفاصل بين العمل أو المجال الإنساني والعمل العسكري⁽¹³⁾.

وتجدر الإشارة إلى انه دائماً ما كانت النظرة إلى الوكالات الإنسانية معرضة للخطر نتيجة لعدم وجود فصل واضح بين الأنشطة الإنسانية والعسكرية، مما يعرضهم للمزيد من المخاطر، وهذه هي الحالة بشكل خاص عندما ترتبط مشروعات الإغاثة وإعادة الإعمار والتنمية بالأجندات السياسية والعسكرية

وعليه فإن اقتران المنظمات الإنسانية بالقوات المسلحة في مناطق النزاع، والذي كثير ما يكون لا مناص منه، سيعرض وصولهم إلى المحتاجين وكذلك منهم إلى الخطر، لما ينتج عن هذا الاقتران عداء محلي وانعدام للثقة بين الفاعلين الإنسانيين أو المدنيين من السكان، ومن أمثلة ذلك يوغسلافيا السابقة في التسعينات والصومال في عام 1993، وما حدث في أفغانستان والعراق مؤخراً⁽¹⁴⁾.

2/- انتشار الجهات الفاعلة الجديدة في المجال الإنساني وتنوعها:

لقد باتت مسألة أو عملية تلبية الاحتياجات الإنسانية نفسها بشكل متزايد ضمن اختصاص أطراف فاعلة جديدة من غير الدول، سواء على المستوى الوطني أو المستوى العابر للحدود، بما فيها القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية الجديدة والقوات المسلحة الأجنبية، والتي تضم مجموعة متنوعة من الهويات والدوافع بدرجات متفاوتة من الرغبة والقدرة على مراعاة أحكام القانون الدولي الإنساني، مستخدمة في نشاطاتها أساليب تختلف عن المناهج التقليدية ولا تستند بالضرورة إلى المبادئ الإنسانية، والمعايير القانونية الدولية الأخرى. ولقد تجلت هذه الحالة في أفغانستان أين أدى التنافس بين الجهات الفاعلة الإنسانية إلى تقديم بعض التنازلات عن المبادئ الإنسانية، وذلك خدمة وتحقيقاً لمآرب شخصية، الأمر الذي أدى إلى تهميش الجهات الفاعلة الإنسانية التقليدية التي تصدر على العمل وفقاً لما تقضيه المبادئ الإنسانية، والتي قد يتعرض أمنها لمخاطر كبيرة نتيجة لهذا التنازل من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية الجديدة .

3/- موضوع "القلوب والعقول":

تعد عمليات استهواء "القلوب والعقول" أداة قديمة من أدوات الحرب، إذ تسعى من خلالها القوات العسكرية إلى حث السكان المدنيين إلى الوقوف إلى جانبها بغية الحصول على معلومات استخبارية، ومنه تحقيق أقصى قدر ممكن من الأمن. في حين أن الفاعلين الإنسانيين يحتاجون إلى السكان المدنيين لأسباب مختلفة تماماً عن حاجة الجيش لهم، ذلك أن المدنيين بالنسبة للمنظمات الإنسانية هم غالباً الضحايا في حالات النزاع المسلح، ومن ثم هم سبب تواجدهم في النزاع بهدف تقديم الرعاية والإغاثة لهم، الأمر الذي يجعل من العمليات العسكرية لاستهواء "القلوب والعقول" تتداخل وتتشابه مع العمليات الإنسانية الهادفة والمصممة خصيصاً لإنقاذ أرواح المدنيين وحمايتهم، ومنع وإزالة المعاناة عنهم مما يصعب على السكان المدنيين المحليين والأطراف المتعارضة التمييز بين المنظمات الإنسانية المستقلة والقوات العسكرية، الأمر الذي يجعل الفاعلون الإنسانيون هدفاً مباشراً وسهلاً للفصائل المتحاربة نتيجة لتجريدهم من حيادهم المتصور في مجال الإغاثة الإنسانية⁽¹⁵⁾.

هذا ووصفاً لحال النشاط الإغاثي بالمنطقة الشرق، صرح أحد ممثلي المنظمات الإنسانية العاملة بالمنطقة قائلاً: "الخطر الشديد المحدق بنا واستهداف العاملين، يجعل من الصعب جداً على أية منظمة إنسانية أن تعمل في تلك المناطق، كما أضاف قائلاً: "النشاط الإغاثي الإنساني محدود وضعيف جداً في الوقت الحالي، فكل واحد منا مقيد كثيراً نتيجة الوضع الأمني"، أما "كريستالينا جور جيفا" وهي مسؤولة بالمفوضية الأوروبية، فقد صرحت قائلة عن الوضع في منطقة الأوسط أن "إغاثة المدنيين تكاد تكون مهمة مستحيلة في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي، والسبب يكمن في أن عمال الإغاثة لا يواجهون قيادة موحدة".

ومن جهة أخرى، ونتيجة لهذا الارتفاع في نسبة الهجمات العدائية ضد عمال الإغاثة الأجانب، فقد تزايد اعتماد وكالات المساعدات الدولية على المؤسسات المحلية للوصول إلى الضحايا خاصة في كل من سوريا والعراق .

ومن ثم وكنتييجة حتمية لهذه الأوضاع يمكن أن تحدد السمات التي تميز الوضع الأمني للعاملين في المجال الإنساني

وفق ما يلي:

- 1/- هناك حاجة بالتأكيد للعمل الإنساني لكن تلبيته صعبة للغاية بسبب الظروف الأمنية الحرجة.
- 2/- ارتفاع مستوى ونسبة المخاطر بدرجة كبيرة، وربما إلى حدود ما لا يمكن قبوله على الإطلاق.
- 3/- تقييد صارم للقدرة على العمل الإنساني.
- 4/- ارتكاز الأمن على عناصر تقنية مثل الحماية الفعلية أو الضمنية، أكثر من استناده إلى القبول الفعلي من جانب جميع الأطراف.

هذا وعلى الرغم من هذه الظروف تستمر أطراف النزاع في ممارسة العنف ضد عمال الإغاثة الإنسانية، وإعاقة عن القيام بمهامهم من إيصال للمساعدات الإنسانية للضحايا من المدنيين، هذا الوضع الذي تصر من خلاله مختلف المنظمات الإنسانية على تقديم الإغاثة إلى المتضررين من مختلف أشكال العنف المسلح.

وهذا حسب ما صرحت به "الاريسيا فاست" أستاذة بمعهد "كروك" لدراسات السلام قائلة: "عمال الإغاثة الآن أكثر عرضة للخطر نظرا لنشوب صراعات عديدة تشمل أطرافا معادية للمنظمات الخيرية الأجنبية التي تصر على استعدادها لقبول المزيد من المخاطر"¹⁶.

المحور الثاني: معضلة التنسيق.

وتؤثر درجة عدم الأمان على الاستجابات التي توفرها المنظمات الإنسانية. ففي بعض الحالات، تؤدي المخاوف الأمنية إلى تعليق الفاعلين الإنسانيين لبرامجهم أو اختيار العمل في المناطق التي ترى أنها آمنة، وفي حالات أخرى، لضمان الوجود المستمر، تقوم بعض المنظمات بعمليات "التحكم عن بعد" من خلال فرق موظفين وطنيين أو الشركاء محليين أو مقاولين. وبينما تفيد هذه الطريقة في السماح باستمرار البرامج، إلا أنها تنقل الخطر إلى الزملاء الوطنيين حيث يزيد تعرضهم للخطر بدون الدعم الأمني الضروري في كثير من الأحيان، وتؤدي محاولات إدارة أمن البرامج والموظفين بفعالية عن بعد إلى المزيد من التحديات، حيث يؤدي الوصول المحدود إلى مصادر المعلومات الأمنية إلى عدم فهم الموقف على الأرض، وقد يقلل من قدرة فريق الإدارة على اتخاذ قرارات مطلعة.

لذلك فإن التنسيق بين ممثلي المنظمات الإنسانية - بما في ذلك تبادل المعلومات - هو حجر الزاوية و الإجراء ضروري في الإدارة الأمنية الجيدة في سياق محدد، كما أن إجراءات إحدى المنظمات قد تشكل خطورة على المنظمات الأخرى، وكون أن التنسيق ذو أهمية بالغة بين مختلف الجهات الفاعلة الإنسانية الوطنية والدولية، باعتباره يعد من ضمن المبادئ الرئيسية والأساليب الناجحة لضمان فاعلية ونجاعة العمل الإنساني في حالات الأزمات الإنسانية، ذلك أن عملية التنسيق تشمل تقييم الأوضاع والاحتياجات المتماشية مع الأولويات المشتركة، مع وضع استراتيجيات موحدة ومشتركة لمعالجة القضايا الإنسانية، مثل إستراتيجية التفاوض وتعبئة التمويل ورصد نتائج العمليات الإنسانية، والتقدم المحرز وإدارة البيانات والمعلومات وإعداد مختلف التقارير¹⁷

ذلك أنه عندما تتواجد الهيئات الإنسانية بصورة فعلية في المواقع الميدانية، يكون عامل التنسيق فيما بينها في الأمور المتعلقة بالأمن غاية في الأهمية حيث يكون للأعمال التي تقوم بها إحدى المنظمات الإنسانية انعكاسات كبيرة على نظيراتها. وهناك العديد من آليات التنسيق الميدانية المطبقة من قبل المنظمات الإنسانية، وعلى الرغم من هذا، لا يزال

موظفو المنظمات الإنسانية يصنفون عامل التنسيق، بين المنظمات غير الحكومية وبعضها البعض من جهة وبينها وبين غيرها من الجهات المعنية بالمساعدات الإنسانية من جهة أخرى، كنقطة ضعف في العديد من العمليات الميدانية. هذا ولقد استخدمت مصطلحات مثل 'التنسيق' و'التعاون' في تشكيلة واسعة من المبادرات الأمنية في سياقات مختلفة وبينما يعتبر عدم الخوض في تفاصيل تلك التعريفات أمراً هاماً، ينبغي إدراك أن التنسيق مفهوم مثير للجدل في القطاع الإنساني؛ حيث تقاوم بعض المنظمات غير الحكومية التنسيق خوفاً من الوقوع فريسة "للسيطرة" أو الغرق في البيروقراطية أو القيود، وكان هناك تحول مؤخراً نحو الاتجاه "التعاوني" للأمن الميداني، وهو ما يؤكد عليه هذا الدليل. ويحدث التعاون الأمني عندما تكون وكالتان أو أكثر مستعدة للعمل معاً للتعامل مع شأن أمني معروف بشكل متبادل، مع اعتقاد أن ذلك سيحسن المعلومات الأمنية ويدعم الموظفين، ونتيجة لذلك يسمح لهم بتقديم المساعدة للمستفيدين بصورة أكثر فعالية.

لذلك ومحاولة منا تبيان هذه العقبة المعيقة للعمليات الإنسانية، سنعمل من خلال هذا المحور في مرحلة أولى إلى إبراز الجهة الدولية القائمة أو المشرفة على عملية التنسيق بين مختلف الفاعلين الإنسانيين، ثم إبراز عقبات التنسيق الإنساني في مرحلة الثانية، وهذا وفقاً لما يلي:

أولاً: الجهة الدولية المسؤولة على إستراتيجية التنسيق

ثانياً: عقبات التنسيق الإنساني

أولاً: الجهة الدولية المسؤولة على إستراتيجية التنسيق

إن الجهة الدولية المسؤولة عن جميع الجهات الإنسانية لضمان الاستجابة المتجانسة والمتناسكة لحالات الكوارث والطوارئ تتمثل في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (ocha)، وهي جزء من الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومسؤول عن جمع الجهات الإنسانية الفاعلة لضمان استجابة متماسكة لحالات الطوارئ. ففي عام 1992، وفي أعقاب التقدم بطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة للأمم إلى الأمين العام لتشكيل هيئة لتنسيق عمل وكالات الأمم المتحدة المختلفة التي تتولى تقديم المساعدة الإنسانية في الأوضاع الطارئة، تأسست إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، والتي تخضع مباشرة لإشراف الأمين العام، وفي عام 1998 تم تنظيم الإدارة وإعادة تسميتها بمكتب الشؤون الإنسانية.

وعليه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يعتبر هيئة مشتركة بين الوكالات الإنسانية، والتي تخدم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في المجال الإنساني، والمنتج الرئيسي هو عملية النداءات الموحدة، وهو أداة للتخطيط لتقديم المساعدة الإنسانية معاً في حالة طوارئ معينة.

ويعمل هذا المكتب الذي على أداء دوره من خلال ثلاث طرق رئيسية¹⁸ (المتتمثلة في:

1/- عن طريق تنسيق المساعدة الإنسانية الدولية: وهذا من خلال الشروع في المشاورات المشتركة بين مختلف الفاعلين الإنسانيين، واقتراح الحلول الإنسانية وتعبئة الموارد عن طريق إطلاق نداءات مشتركة بين مختلف الجهات الإنسانية، ومن ثم تقديم الإغاثة.

2/- من خلال مساعدة وكالات المساعدة الإنسانية لتطوير السياسات.

3/- البحث الجاد عن الأسباب والحلول الإنسانية: والعمل على تخفيف المعاناة الإنسانية والدفاع عن حق المحتاجين.

وعليه ومن منطلق هذه الطرق التي يعتمد عليها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية اوتشا، فإنه يعد وسيلة فعالة تساهم وبشكل كبير في التصدي للآزمات المستقبلية، والحد من آثار الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان، وذلك من خلال العمل مع الحكومات لتعزيز قدرتها على التعامل مع حالات الطوارئ، كما تساعد اوتشا الدول على التنسيق في مرحلة مبكرة، وبناء القدرات الوطنية، والتدريب وحشد ودعم المنظمات الإقليمية⁽¹⁹⁾.

وكنتيجة لهذه المهام والقدرات الإنسانية التي تسعى الأعضاء في الأمم المتحدة عن طريق تقديم وتعمل على تجسيدها اوتشا عبر احد الباحثين واصفا عملية التنسيق بعبارة "coordination saves lives" أي أن التنسيق ينقذ الأرواح".

هذا و يهدف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى ما يلي :

1/- تعزيز الجاهزية والوقاية

2/- تسهيل الحلول المستدامة

3/- الدفاع عن حقوق الإنسان المحتاجين

4/- حشد وتنسيق العمل الإنساني الفعال والقائم على مبدأ الشراكة مع جهات وطنية ودولية من أجل تخفيف المعاناة الإنسانية في حالات الكوارث و الطوارئ

غير انه وعلى الرغم من هذه الأهمية البالغة التي تكتسبها عملية التنسيق بين مختلف الجهات الإنسانية الوطنية والدولية الرامية إلى تطوير وتعزيز تنسيق العمليات الإنسانية، إلا انه ثمة إجماع في أوساط المنظمات الإنسانية والمأنحين والهيئات التابعة للأمم المتحدة والعديد من الخبراء، في المجال الإنساني على أن التنسيق في المجال العمل الإنساني محفوف بالعديد من المخاطر والتحديات التي تحول دون تحقيقه، أو دون تحقيق الأهداف المرجوة منه .

ثانيا، عقبات التنسيق الإنساني

لقد علق عدد من العاملين في المجال الإنساني في العديد من الدول معبرين عن مشاعرهم تجاه عدم استماع زملائهم الدوليين إليهم والذين يعتبرون أنفسهم خبراء، الأمر الذي يؤدي إلى خلق عقاب جهة عملية التنسيق الجاد⁽²⁰⁾. كما يشهد الكثير من أطراف العمل الإنساني في منطقة الشرق الأوسط مثلا: أن الآليات التنسيقية المتواجدة بالمنطقة غير شاملة أو ممتلة بما يكفي النطاق المستجيبين الإنسانيين على اتساعه في المنطقة إذ أنها أحيانا تتخطى الحكومات الراغبة في التعاون، وتعتبر مستهلكة للوقت، وتخدم في اغلب الأحيان مصالح واحتياجات المنظمات الإنسانية الدولية وتعقد بلغات غير محلية. وفي الوقت نفسه كثيرا ما يتردد الأطراف والإقليميون والمحليون في المشاركة في المعلومات أو المبادرة تنسيق الجهود الإنسانية مع النظراء الدوليين، الأمر الذي يؤثر وبشكل كبير على فعالية الاستجابات الإنسانية الميدانية والدولية بشكل عام⁽²¹⁾.

ولقد بلغت تجارب الأشخاص المتضررين في التنسيق الإنساني مبلغاً قائماً معظمها، ولا سيما فيما يتعلق بالاستهداف وتوزيع المعونات، بحيث رأى اللاجئون في كل من مصر والأردن ولبنان أن ضعف التنسيق بين المنظمات الإنسانية، بين المنظمات الإنسانية، قد أدى إلى خلق ثغرات كبيرة في تقديم المعونات، بالإضافة إلى وجود ازدواجية في نظام الاستجابة الإنسانية، كما أشاروا إلى أن كثيراً ما اضطر اللاجئون إلى الاستئناف بقرع أبواب عدد من المنظمات الإنسانية المختلفة بسبب ضعف نظم الإجابة بين جماعات المعونة⁽²²⁾.

والى جانب هذا فقد شهدت اليمن في السنوات الثلاثة الممتدة من سنة 2012 وإلى غاية 2015 طفرة في عدد الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية، مما أدى إلى انعدام الشركات الإنسانية بين الكيانات المحلية والدولية في المجال الإنساني، والأمر الذي ينتج عنه وبصورة حتمية عدم القدرة من الوصول إلى أكبر عدد من الضحايا في مختلف أنحاء البلاد⁽²³⁾. وهو الأمر ذاته الذي تعرفه كل من سوريا والعراق، الأمر الذي سيتوجب معه ضرورة تكشف الجهود من أجل تنسيق العمليات الإنسانية خصوصاً بين الأطراف المحلية والدولية.

هذا ولقد دعت بعض منظمات المجتمع المدني إلى إحداث نقله في التركيز من تنسيق النظام الإنساني العالمي المتجه داخليا إلى التشديد على الملكية المشتركة للاستجابة الإنسانية بين المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية، كما تم تأكيد دعم القدرات المحلية للاستجابة، في ظل معرفة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بالسياقات المحلية، بما فيها اللغات والثقافات، وهياكل الحكم⁽²⁴⁾.

هذا ولقد بررت بعض المنظمات الإنسانية الدولية فشلها في تحقيق التنسيق بينها وبين الجهات الإنسانية المحلية والإقليمية، كثيراً ما تزد في مشاركة المعلومات أو تشجيع التنسيق مع نظرائهم الدوليين، الأمر الذي يؤثر من دون أي شك على فعالية الاستجابة ككل⁽²⁵⁾.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنه على الرغم مما يبدو من اتفاق غالبية الوكالات الإنسانية على ضرورة تحسين نظام الاستجابة من خلال تفعيل آلية أو أسلوب التنسيق، إلا أنه أي إجماع في الآراء يتوقف عند النقطة التي انتهى عندها ويرجع البعض هذه الثغرة الحاصلة في أسلوب أو نظام التنسيق إلى العديد من الأسباب ونذكر منها :

1/- الإحجام المتأصل لدى الوكالات الإنسانية عن تقدير أي تنازلات تتعلق بولاياتها وأساليبها الخاصة لصالح أو فائدة إطار تنسيقي أكثر شمولية.

2/- المنافسة المتزايدة بين المنظمات الإنسانية التي أصبحت حقيقية واقعية، ذلك أن بقاء الكثير من المنظمات أصبح رهين قدرتها على جذب انتباه وسائل الإعلام، وجمع التبرعات وممارسة النفوذ على اللاعبين السياسيين ورهين كذلك عقدرتها في إقناع الجماهير والمناخين للمساعدات الإنسانية على تدخلها السريع والوصول إلى المجتمعات المحلية.

والى جانب هذه الأسباب فقد أوضحت منظمات المجتمع المدني في كل من مصر وليبيا والمغرب، أن ضعف نظام التنسيق بين العمليات الإنسانية إنما راجع إلى⁽²⁶⁾:

1/- انعدام الثقة بين المنظمات الإنسانية المحلية والحكومات والمنظمات الدولية، والذي ينشأ عادة من انعدام الشفافية وتصورات اختلال موازين القوى والشكوك بالفساد.

2- الافتقار إلى هياكل التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والذي من شأنها عرقلة التعاون مع الشركاء الدوليين الأمر الذي دفعها إلى المناشدة بضرورة إنشاء شبكات إقليمية للمجتمع المدني.

كما أنه بالرغم من الجهود الأخيرة وعدد من النجاحات، فإن تحقيق التعاون الأمني الفعال للمنظمات غير الحكومية لا يزال تحدياً للجميع. وهناك القليل من المنظمات غير الحكومية التي تعارض التعاون في القضايا الأمنية من حيث المبدأ. ولكن، عملياً، غالباً ما تؤدي جهود إنشاء أو الحفاظ على آليات وهياكل التعاون المختلفة لتسهيل الإدارة الأمنية للمنظمات غير الحكومية وصنع القرارات إلى الإحباط. حتى عندما يتم الاعتراف بالحاجة إلى التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية وتطالب به الوكالات في الميدان، غالباً ما يكون من الصعب تنشيط المبادرات. وهناك عدد من العوامل التي تعمل كمعوقات أمام التعاون الأمني الفعال، والتي يمكنها الحد من نجاح مبادرات المنظمات غير الحكومية في الميدان. وعليه يمكننا إرجاع معضلة التنسيق إلى مجموعة من الأسباب والتي تتمثل بالإضافة إلى ما تم ذكره أعلاه (27):

1- نقص التزام واقتناع الوكالات: يعتمد نجاح أي آلية للتعاون الأمني أو التنسيق على التزام واقتناع المنظمات غير الحكومية المشتركة.

2- تنوع الطرق الأمنية: من المهم إدراك أن مزايا التنسيق قد لا تكون مقبولة من جميع الوكالات، فنتيجة للتفويضات والمناهج المختلفة، قد تتجنب بعض الوكالات المشاركة في المبادرات التعاونية أو تبادل المعلومات الأمنية بشكل مفتوح مع الآخرين كمسألة مبدأ.

3- نقص الشفافية و الثقة: قد تكون الوكالات مترددة في مشاركة المعلومات في مبادرة للتعاون الأمني بسبب النظرة إلى المبادرة أو الموظفين الأمنيين بها، كما ويمكن أن تكون المخاوف بشأن الاستخدام غير المتحفظ للمعلومات الأمنية الحساسة في الآليات التعاونية عائقاً ضخماً أمام مشاركة الوكالات في المعلومات.

4- الشك وتدخل السلطات: يمكن يؤدي عدم قبول السلطات لوجود هيكل أمني للمنظمات غير الحكومية إلى عرقلة إنشاء ونجاح الآليات التعاونية إلى درجة كبيرة.

5- مشكلات تشغيل الموظفين والاحتفاظ بهم: إن أحد التحديات الأساسية للهياكل الأمنية في المنظمات غير الحكومية الأكبر حجماً هو تشغيل موظفين أمنيين دوليين ووطنيين يكون لهم خلفية أمنية صحيحة وخبرة وكفاءة في مجال العمل الإنساني.

6- صدام الشخصيات والأساليب: يعتمد التنسيق الناجح على التواصل الجيد الرسمي وغير الرسمي بين الفاعلين الأساسيين، فمن الضروري بناء علاقات شخصية وتطوير فهم لتفويضات المنظمات غير الحكومية الأخرى ومخاوفها الأمنية وقيودها في بناء الثقة وهي قلب التنسيق الإنساني.

7- الأولويات المتنافسة والموارد المحدودة: غالباً ما يعرقل تنافس الأولويات والنقص العام في الموارد البشرية والمالية الخاصة بالأمن المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالإسهام أو الاشتراك الكامل في الجهود التعاونية.

خاتمة :

وبهذا فإن العنف وارتكاب الجريمة ضد المنظمات الإنسانية في العديد من المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة، يؤديان إلى إعاقة قدرة العاملين في مجال الإغاثة على تقديم المساعدة لفائدة المدنيين، في الوقت الذي تتزايد فيه الاحتياجات الإنسانية عن أي وقت مضى، الأمر الذي يجعل من هذه التحديات واقعا غير مقبول ويجب أن يتوقف، كما يدعوا ويفرض على جميع الأطراف الفاعلة ضرورة احترام وحماية العاملين في المجال الإنساني.

كما أنه رغم كل المبادرات والمحاولات لتعزيز الحماية الدولية للعاملين في المجال الإنساني، والعمل على خلق نظام إنساني مشترك، إلا أنه لا يوجد التزام عالمي، بحيث كثيراً ما تتفقم محدودية الإمدادات الإنسانية. بل إن المشكلة تكمن أيضاً في عدم وجود أشكال أخرى من الانخراط الدولي الإنساني في مختلف الأزمات، ولعل هذا ما جعل العاملين في مجال العمل الإنساني، ووكالات الإغاثة تكافح للحصول على الإمدادات في البيئات الهشة التي يعيقها انهيار سلاسل التوريد العالمية من أجل سد الفجوة في الخدمات الأساسية، مما يضمن بقاء المستجيبين الإنسانيين في الخطوط الأمامية للأزمات الإنسانية، وتفعيل كل آليات الحماية الدولية لضمان أمن وسلامة عمال الإغاثة والعمل الإنساني.

كما أن الانتشار الواسع للأعمال العدائية وتوجيهها للعمليات الإنسانية جعل من الصعب تحقيق التنسيق المطلوب لنجاح عمليات الإغاثة لضحايا النزاعات المسلحة وخاصة منهم المدنيين، وتبعاً لما سبق فإن من جملة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة مايلي:

— أن ضعف الأمن وتعدد الأطراف المتحاربة التي تشمل القوات الحكومية والعديد من الجماعات المعارضة المسلحة أدى

وبشكل حتمي إلى تنامي الاحتياجات الملحة في المناطق المدنية .

— إن تعطيل الخدمات الأساسية من إمدادات طبية ومساعدات غذائية بفعل الأعمال المسلحة في المناطق المأهولة السكانية بصفة خاصة، قد تسبب وبشكل مباشر في حدوث فجوة بين الاحتياجات الإنسانية والاستجابة الإنسانية الفعلية.

— أن توطيد القبول عبر الحوار الإنساني الدائم يعتبر شرطاً أساسياً لإمكانية الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية.

— أن مثل هذه التحديات تؤدي إلى تقويض المبادئ الإنسانية في مشكلات تكون مجرد نظرية أو مشكلة قانونية، إلى كونها تخلق تحديات عملية على إمكانية الوصول، والقبول، والأمن للعمليات الإنسانية.

وبعد استعراضنا للنتائج السابقة، ارتأينا إبداء التوصيات التالية:

— من الضروري إدانة الهجمات ضد أعمال الإغاثة الإنسانية وبقوة وعلى نحو لا لبس فيه، إلى جانب العمل على وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب التي يتم ارتكابها على أساس يومي تقريباً.

— يجب على المنظمات الإنسانية أن تضع طرماً لتنظيم نفسها فيما يتعلق بالمسائل الأمنية.

— لا بد من معالجة تلك القيود باعتبارها أمر حيوي للعمل الإنساني الفعال.

— يجب على المنظمات الإنسانية التي لا تقوم بالتعامل مع النواحي الأمنية بالشكل الكافي في الوقت الحالي أن تسعى إلى تنفيذ عملية تغيير الإدارة وذلك لعمل تحسينات فورية.

- لا بد من تضافر الجهود بن جميع أو مختلف الفاعلين في المجتمع الإنساني.
- يجب على المنظمات الإنسانية مضاعفة جهودها لضمان إرسال الموظفين ذوي الخبرة والكفاءة العالية فقط إلى الميدان بحيث يكونوا مهئين بالشكل المناسب للقيام بمهامهم، حيث أن أحد أهم العوامل التي تؤثر على الأمن هو كفاءة الموظفين الميدانيين، إذا لم يكن الموظفون الأكفاء موجودين لتشغيل البرنامج، فيجب البحث عن طريقة بديلة للوفاء بتلك المتطلبات أو يجب عدم تشغيل البرنامج.
- يجب على الحكومات والجهات المانحة إعادة تأكيدها لاحترامها للمبادئ الإنسانية.
- ينبغي على القادة السياسيين والدينيين في أي مكان الدفاع على نحو أفضل عن المبادئ العامة للإنسانية المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي، بحيث إذا فهمت الحكومات والأطراف المتقاتلة المبادئ الإنسانية بشكل أفضل وزادت ثققتها بتلك المبادئ مثل الإنسانية والنزاهة والاستقلال، فقد يزيد هذا من احترام العمل الإنساني وتزيد الأمن للأفراد العاملين في المجال الإنساني، تم قبول هذه المبادئ بشكل واسع ويجب استخدامها في إرشاد ممثلي المنظمات غير الإنسانية في علاقاتهم بالعاملين في المجال الإنساني. يجب على الجهات المانحة استخدام المبادئ الإنسانية كنقطة مرجعية في الاتفاقيات مع الشركاء المنفذين وعند مراقبة وتقييم المشاركات والبرامج .

قائمة المراجع :

أولاً: المنشورات الدولية :

1. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تقرير القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصر، المؤتمر الدولي الثامن وعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر جنيف، ديسمبر / كانون الأول 2003
2. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تقرير عن القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصر، المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف 28 تشرين الثاني/نوفمبر-1 كانون الأول/ ديسمبر 2011
3. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تقرير القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة، المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف أكتوبر، 2015
4. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أن تظل وتعمل، سلسلة السياسات والدراسات، فرع الدراسات ووضع السياسات، 2011
5. المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ورقة استطلاعية، القمة العالمية للعمل الإنساني، عمان الأردن، 5-3 آذار مارس 2015
6. القمة العالمية للعمل الإنساني، التحليل التحضيري لأصحاب المصلحة، المشاورة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بخصوص القمة العالمية للعمل الإنساني، سنة 2015

ثانياً: المقالات

1. يوسف برقوق، التحديات التي تواجه العمل الانساني اثناء النزاعات المسلحة، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة الجليلي اليابس، سدي بلعباس، المجلد 9، العدد 2، سنة 2018، الجزائر، ص 288_296

ثالثا: رسائل الدكتوراه والماجستير

1. قاسيمي يوسف، المساعدات الانسانية الدولية بين ضرورة الاستعجال ومتطلبات التنمية، اطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم، قسم القانونة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، سنة 2018
2. مقرين يوسف، الوضع القانوني للمساعدات الانسانية في القانون الدولي الانساني، مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2015_2016

رابعا: المراجع الاجنبية

1. opportunité de stage, bureau de la coordination des affaires humanitaire(bcah) , les nations unies-Genève, octobre 2002&département
2. OCHA, 2012

خامسا: المقالات الالكترونية

1. عبد الحفيظ العدلي، انعدام الأمن في مناطق النزاعات يؤرق المنظمات الإنسانية، مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.swissinfo.ch/ara/41136438
2. حامد عبد السلام، الأمم المتحدة تدين الهجوم المميت على العاملين في المجال الإنساني بولاية غرب دارفور، مقال منشور على الموقع الالكتروني جنوب السودان، منسق الشؤون الإنسانية يدين بشدة السطو المسلح على مجمع في جوبا، مقال منشور، على الموقع الالكتروني
3. مجيد محمد، ماهي مهام وأهداف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية(Ocha)، مقال منشور على الموقع الالكتروني، swaibaxhabar.com تاريخ النشر 29 فيفري 2016.
4. جريدة العرب، استهداف المنظمات الإنسانية يشل عملها في الشرق الأوسط، السنة 37، العدد 9691، الجمعة 2014/09/26، متوفر على الموقع الالكتروني، www.alarab.co.uk/?idM34002

الهوامش:

- (1) - انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تقرير القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصر، المؤتمر الدولي الثامن وعشرون للصليب الأحمر والهلل الأحمر جنيف ، ديسمبر /كانون الأول 2003.
- (2) - انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تقرير القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة، المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون للصليب الأحمر والهلل الأحمر، جنيف أكتوبر، 2015.
- (3) - انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تقرير عن القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصر، المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون للصليب الأحمر والهلل الأحمر، جنيف 28 تشرين الثاني/نوفمبر-1 كانون الأول/ ديسمبر 2011.
- (4) - نفس المرجع .

- (⁵) - انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تقرير عن القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة، لمؤتمر الثامن والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر جنيف، ديسمبر/كانون الأول 2003، المرجع السابق.
- (⁶) - انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تقرير عن القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة، المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف، 8-10 كانون الأول/ديسمبر 2015.
- (⁷) - جريدة العرب، استهداف المنظمات الإنسانية يشل عملها في الشرق الأوسط، السنة 37، العدد 9691، الجمعة 26/09/2014، متوفر على الموقع الإلكتروني، www.alarab.co.uk/?idM34002.
- (⁸) - المرجع نفسه، ص 29.
- (⁹) - عبد الحفيظ العدلي، انعدام الأمن في مناطق النزاعات يؤرق المنظمات الإنسانية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.swissinfo.ch/ara/41136438.
- (¹⁰) - اليوم العالمي للعمل الإنساني، الحفاظ على السلامة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.irinnews.org/ar/report/4451> أحر تحديث 19 أغسطس 2014.
- (¹¹) - "حامد عبد السلام"، الأمم المتحدة تدين الهجوم المميت على العاملين في المجال الإنساني بولاية غرب دارفور، مقال منشور على الموقع الإلكتروني.
- (¹²) - جنوب السودان، منسق الشؤون الإنسانية يدين بشدة السطو المسلح على مجمع في جوبا، مقال منشور، على الموقع الإلكتروني.
- (¹³) - ديفيد لويد روبرتس ، المرجع السابق، ص 30.
- (¹⁴) - المرجع نفسه، ص 31.
- (¹⁵) - ديفيد لويد روبرتس ، المرجع السابق، ص 31.
- (¹⁶) - جريدة العرب، المرجع السابق، ص 06.
- (¹⁷) - "مجيد محمد"، ماهي مهام وأهداف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية(Ocha)، مقال منشور على الموقع الإلكتروني. swaibaxhabar.com تاريخ النشر 29 فيفري 2016.
- (¹⁸) ، (bcah) bureau de la coordination des affaires humanitaire، opportunité de stage، p01. J)، les nations unies-Genève، octobre 2002&département(sd)
- (¹⁹) - OCHA، 2012، p01.
- (²⁰) - مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أن تظل وتعمل، سلسلة السياسات والدراسات، فرع الدراسات ووضع السياسات، 2011، ص 45.
- (²¹) - المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ورقة استطلاعية، القمة العالمية للعمل الإنساني، عمان الأردن 5-3 آذار مارس 2015، ص 7.6.
- (²²) - القمة العالمية للعمل الإنساني، التحليل التحضيري لأصحاب المصلحة، المشاورة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بخصوص القمة العالمية للعمل الإنساني، سنة 2015، ص 19.
- (²³) - Ocha، اليمن: لحظة عامة عن الأزمة الإنسانية، فيفري 2015، ص 02.
- (²⁴) - القمة العالمية للعمل الإنساني، التحليل التحضيري لأصحاب المصلحة، المرجع السابق، ص 21.
- (²⁵) - القمة العالمية للعمل الإنساني، المرجع نفسه، ص 21.
- (²⁶) - القمة العالمية للعمل الإنساني، التحليل التحضيري،.....، المرجع السابق، ص 20..
- (²⁷) - القمة العالمية للعمل الإنساني، التحليل التحضيري،.....، المرجع السابق، ص 22.